# الشباب والتحوّل الديمقراطي في إفريقيا:
## دراسة حالتي السنغال وبوركينافاسو

أ. مصطفى أنجاي

باحث في التاريخ الإسلامي جامعة مرمرة - تركيا، مدير مركز البحوث والدراسات الإفريقية (مبدأ) - مالي

### المحور الأول: التحوّل الديمقراطي في إفريقيا: الخلفية، والمسار:

#### أ - الخلفية:

لئن عرفت الحياة السياسية الإفريقية في ظلّ الإدارة الاستعمارية نوعاً من التعدّدية الحزبية؛ فإنّ الفترة من الاستقلال إلى غاية تسعينيات القرن الماضي شهدت هيمنة نظام «الحزب الواحد» (حزب الدولة)، في كتابه: (ظهور نظام الحزب الواحد في إفريقيا السوداء: تجربة الدول الناطقة باللغة الفرنسية)؛ يقدّم القانوني الجزائري أحمد ماحيو شبكة من المبررات دفعت السلطات السياسية الإفريقية، في أعقاب الاستقلال، إلى تبنّي نظام «الحزب الواحد»، هذه

المبـــررات تعود لثلاث قضايا أساســـية، هي: تحقيق الوحدة الوطنية، بناء الدولة، والتنمية الاقتصادية[1].

وبغضّ النظر عن صحّة تلك المبررات؛ فإنّ حصيلة أداء هذه الأنظمة الأحادية غير مرضية، حيث أدّت في كلّ الـــدول التي قامت على نظام «الحزب الواحد» إلى نقيض المقصود.

وتختلـــف رؤى الباحثين حول العوامل المؤدّية إلى نشـــوء الديمقراطية والعودة إلى التعددية السياســـية في إفريقيـــا، ولا يهمّنا في هذا المقام الترجيح بينها، ولكن مـــن المؤكّـــد أنّ القارة مع بدايات تســـعينيات القرن المنصرم قد شـــهدت موجةً كبيرةً من الانتقال الديمقراطي، حيث لم يكد عقد التســـعينيات ينتصف حتّـــى أصبحت الدول الإفريقية كلّهـــا- حقّاً أو زوراً- تنتسب إلى النظام الديمقراطي، ما عدا ليبيا القذافي الذي عارضه صراحةً في (الكتاب الأخضر).

هذا الانفتاح الديمقراطي؛ عرفته القارة الإفريقية بالتزامن مع مناطق أخرى في العالم؛ في أعقاب نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين[2].

### ب - المسار:

اتخذ التحوّل الديمقراطي في إفريقيا مســـارات عـــدة؛ تبعاً لاختـــلاف التجارب السياســـية للأنظمة الســـلطوية القائمة، بالإضافة إلى تعـــدّد الديناميات المحلّية للـــدول المعنية، واختلافهـــا على صعيد قوّة الأحـــزاب الأحاديـــة وتجذّرهـــا، وحجـــم التحالفات الموجودة بينهـــا وبين البنى السياســـية والاجتماعية والاقتصاديـــة، أو على صعيد قوّة الأحـــزاب والقوى المعارضـــة، ونضجها، وقدرتها على الحشـــد والتعبئة الاجتماعية.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من مسارات التحوّل الديمقراطي فـــي المنطقة، مع ملاحظـــة أنّ الحالة الواحدة قد تأخذ بأكثر من مسار:

١ - التحوّل المتوازي: وهو ما يُعرف لدى البعض بالتحوّل المفـــاوض transition négociée، ويعني: اتفـــاق قيادات الحـــزب الأحاديّ والقوى السياســـية والمدنية المعارضة على أرضية مشتركة؛ للانتقال إلى الديمقراطية والانفتاح السياســـي والتعددية الحزبية، وتعدّ «المؤتمـــرات الوطنية» من أهمّ الصيغ الإجرائية التـــي تبنّتها الدول الإفريقية، خصوصـــاً الفرنكفونية منها، وتعدّ بنيـــن والغابون وكونغـــو برازفيل والنيجر وتوغو والكونغو الديمقراطية؛ من أهمّ الدول الإفريقية التي جرّبت هذا المسار.

٢ - التحـــوّل من الأعلى: تكون فيه مبادرة التحوّل الديمقراطـــي من الحزب الأحادي؛ كإجراءٍ اســـتباقيٍّ للتصـــدّي للضغوط الداخليـــة والخارجيـــة، إمّا عن طريق دعوة القوى الحيّة إلـــى مؤتمرات وطنية لتبنّي سياسات مصمّمة مسبقاً من الحزب الحاكم، وإمّا عن طريق إجراء تعديلات دســـتورية تراعي بعض مطالب المعارضة، وقد نسجّل في هذا المسار كثيراً من الدول الإفريقية، منها: كوت ديفوار، بوركينافاسو، الكاميرون، مدغشقر، تنزانيا، أوغندا، نيجيريا، غانا.

٣ - التحوّل من الأســـفل: يكـــون نتيجة المطالب والضغوط الشـــعبية لإحداث التغييرات والإصلاحات اللازمـــة للتحـــوّل الديمقراطي، هذا المســـار غالباً ما يكون مصاحبـــاً بنوعٍ من العنـــف عبر احتجاجات ومســـيرات القوى السياســـية والمدنيـــة، ولعلّ حالة الانتقـــال الديمقراطي في مالي مـــن أهمّ نماذج هذا المســـار، حيث دفعت الضغوط الشعبية بعضَ الجيش بقيـــادة أمـــادو تماني توري إلى الانقـــلاب على نظام الرئيس موســـى تروري الديكتاتوري، كما يمكن إلحاق حالة جنوب إفريقيا بهذا المسار.

(١) Ahmed Mahiou, L'avenement du parti unique en Afrique noire : l'expérience des états d'expression française, coll. Bibliothèque africaine et malgache Droit et Sociologie, Librairie général de droit et de jurisprudence, 1969, 421 pages.

(٢) هناك عدد من الدول الإفريقية عرفت الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية قبل تسعينيات القرن الماضي.

## المحور الثاني: الشباب والتحوّل الديمقراطي في إفريقيا:

### أولاً: السنغال:

١ – الشباب وثورة مايو ١٩٦٨م: بداية المسار نحو التعددية السياسية:

تتميّز الحياة السياسية السنغالية مقارنةً بغيرها من الدول الإفريقية بشيئين: أولهما: السّلم الاجتماعي والاستقرار السياسي النسبي، وثانيهما: الانفتاح المبكّر للتعدّدية الحزبية، ما يجعل من هذه الدولة أحد أهمّ نماذج التحوّل الديمقراطي الناجح في إفريقيا.

وقد أدى الشباب السنغاليّ عبر الحركة الطلابية دَوْراً مهمّاً جدّاً في المعارضة السياسية في عهد ليوبول سيدار سنغور الرئيس الأوّل للسنغال المستقلّة، وليس من المبالغة القول بأنّ شباب الحركة الطلّابية كانوا من أهمّ الفاعلين الاجتماعيين الذين ناضلوا ضدّ سلطة «الحزب الواحد»؛ في وقتٍ كان فيه الحقل السياسيّ السنغاليّ المنغلق لا يسمح بالخروج عن الخطّ السياسي للنظام السلطوي.

منذ نجاح سنغور في القضاء على ممادو دياه- زميله ومنافسه السياسيّ ورئيس المجلس الحكومي- في أعقاب الأزمة السياسية التي اندلعت بينهما سنة ١٩٦٢م، أصبح هو الحاكم الوحيد للدولة دون معارضة سياسية حقيقية، في هذا السياق قادت الحركة الطلابية في مايو ١٩٦٨م ثورة نضال كبيرة وشاملة؛ للتنديد بسياسات الحزب الواحد والمطالبة برحيل سنغور.

شكّلت الجامعة السنغالية منذ الفترة الاستعمارية بؤرة للمعارضة السياسية للسلطات القائمة، وعليه؛ فإنّه من الصعب تحديد نقطة البداية الحقيقية لانطلاق ثورة مايو ١٩٦٨م، لأنّها كانت عبارة عن انتفاضات متفرّقة، تراكمت رويداً رويداً، لتنفجر في مايو ١٩٦٨م، وتصل إلى كلّ المناطق الحضرية.

أمام الأزمة الاقتصادية المتفاقمة عجزت ميزانية الدولة السنغالية عن تغطية نفقات التعليم العالي، فاتّخذ سنغور قراراً بإلغاء نسبة ٥٠٪ من المنح الطلّابية، وفي ١٨ مارس ١٩٦٨م انتفضت الجموع الطلّابية، ونظمت مسيرات احتجاجية ضدّ القرار، استهانت السلطات بالحركة وتجاهلت المطالب الطلابية، فتصاعدت وتيرة الاحتجاج، ففي ١٢ مايو نظّم اتحاد الطلبة السنغاليين يوماً دراسيّاً حول الأزمة، تمخّض عن الدعوة إلى إسقاط النظام، وتبعه دخول الطلبة في إضراب عامٍّ غير محدود في ٢٧ مايو، وفي ٢٨ مايو تضامنت نقابة الأساتذة والتلاميذ والعمّال مع الطلّاب وأعلنوا الإضراب، وفي ٢٩ مايو اقتحمت قوّات الأمن الجامعةَ واعتقلت أعداداً كبيرة من الطلّاب والنقابيين، وفي ٣٠ مايو امتلأت شوارع دكار بالشعب بشرائحه المختلفة، وامتدّت الاحتجاجات إلى الأقاليم والمدن الكبيرة، وفي اليوم نفسه اضطر الرئيس سنغور إلى مخاطبة الشعب في الإذاعة وإعلانِ حالة الطوارئ، وطلبِ المعونة من الجيش الفرنسي، ثمّ أخذت الأمور تهدأ في شهر يونيو، وأطلق سراح المعتقلين، وبدأت المفاوضات بين جميع الأطراف المعنية.

كانت هناك عوامل أخرى لثورة مايو ١٩٦٨م غير تخفيض منحة الطلبة، نجدها في البيان الاحتجاجيّ لاتحاد الطلبة السنغالين، حيث ندّد بالسياسة التعليمية للدولة، وقلّة النسبة المخصّصة من الميزانية للتعليم مقارنة بميزانية التسيير الحكومي، وبالهيمنة الفرنسية على الجامعة السنغالية.

ونعتقد بأنّه لا يمكن فَهْم سبب هذه الثورة الشبابية، وانضمام الحركة النقابية وغيرها من الشرائح المجتمعية إليها، إلاّ بموضعتها في سياق «الحزب الواحد»، فكأنّ الشعب بأطيافه المختلفة أراد انتهاز هذه الثورة الطلّابية ليعبّر عن معارضته لاحتكار نظام «الحزب الواحد» للحقل السياسي، وسدّه لكلّ إمكانات المعارضة والاحتجاج.

كان من النتائج المباشرة لهذه الثورة الشبابية: أنْ شرع سنغور في الإصلاح الدستوري، وإنشاء منصب رئيس الوزراء الذي شغله لأوّل مرّة عبدو ديوف سنة

١٩٧٠م، ثـم توالـت الإصلاحات الدسـتورية لصالح الانفتاح الديمقراطي والتعدّدية الحزبية، حيث اعتمد سنغور في ١٩٧٤م التعددية الحزبية المحدودة؛ قبل أن يحرّر الرئيس عبدو ديوف الحقل السياسـي، ويؤسس للتعددية الحزبية المطلقة سنة ١٩٨١م، وذلك باعتماده قانون رقم ٨١-١٧ المتعلّق بالأحزاب السياسية، لتكون السنغال بذلك سـابقة لجاراتها الإفريقية في التحوّل إلى الديمقراطية.

٢ - حركة «بـول فالي» والانتقـال الديمقراطي للسلطة:

مع تحرير الحقل السياسي في عهد عبدو ديوف؛ رأى عددٌ كبيرٌ من الحركات النقابية والأحزاب السياسية النور، إلاّ أنّ الانفتاح السياسـيّ لـم يكن كافياً لوضع حدٍّ لحالة الاحتقان الاجتماعي والتدهور الاقتصادي، وتفاقمـت الأزمة بانـدلاع التمرّدِ فـي كازاماس ٢٦ نوفمبـر ١٩٨٢م، وبدايـةِ ظهور الآثـار الاجتماعية الخطيرة لبرامج «التكيّـف الهيكلي» التي بدأ تنفيذها سـنة ١٩٨٠م، وأخيراً: مع تخفيض قيمة فرنك سيفا سنة ١٩٩٤م وصلت حالة الهشاشة الاقتصادية للقواعد الشعبية أقصاها، وفي هذا السياق ظهرت حركة «بول فالي» Bul faale في الأوسـاط الشبابية تعبيراً عن الاسـتياء، ورفض السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة.

يمكن أن نترجم عبارة: «بول فالي» في لغة الولوف إلـى العربية بـ «لا تشـغل بالك»، وهـي عبارة رأت النور بوصفها ظاهرة سياسـية احتجاجية في مستهلّ تسـعينيات القرن الماضي، ثم انتشـرت عبر قنوات نشر الثقافات الشـعبية، كالموسيقى من خلال فريق الهيـب هـوب Positive Black Soul الذي أصدر ألبوماً باسـم: «بول فالي»، والمصارعة التقليدية؛ من خلال المصارِع الأسطوريّ محمد انداو المعروف باسم «تايزون» الذي افتتح حلبة صراع بالاسم نفسه.

لم تكن «بول فالي»- بالمعنى السياسـيّ الصارم- حركةً سياسـية، ولكنّها بوصفها ثقافة شبابية لإثبات الذات، والتعبير عن عدم الرضا بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الفسـاد الإداري، فإنّها كانت ذات أبعـادٍ سياسـية، حيث أدت الحركـة دَوْراً كبيراً فـي انتقالِ الحكم من حزب عبدو ديوف الاشـتراكي الذي حكم البلاد أربعين سـنة، إلى حزب عبد الله واد الليبرالي، ليس للخلفية الأيديولوجية لهذا أو ذاك، بل لإرادة التغيير السياسي.

كان عبد الله واد مدركاً لاستياء الشريحة الشبابية من سياسات عبدو ديوف وتطلّعها إلى التغيير، فاستغلّ ذلك في حملته الانتخابية ضدّ الحزب الاشتراكي، وكان من عادته في الحملة أن يقول للجموع الشبابية: «ليرفع الشباب الذين ليس لديهم عمل أيديهم»، فيرفع الجميع أيديهم- طبعاً- للبطالة المستشرية بين الشباب، وقد زاد هذا الصنيع من شـعبيته؛ لأنّـه نجح في أن يقدّم نفسه مجسـداً للتغيير، مهموم بالشباب على مستوى التأهيل والتوظيف، وقد ولّدت هذه الوعود الانتخابية الأمل لدى الشباب.

نشط شباب حركة «بول فالي» في الحشد الشعبي؛ من أجل التغيير ووضع حدٍّ لإدارة الحزب الاشـتراكي، فنظّموا قوافل وحمـلات في دكار والحواضر الكبيرة، بل توغّلوا إلى القرى والأرياف من أجل توعية القرويين وتشـجيعهم على التصويـت ضدّ السـلطة القائمة، وقد نجحت الحركة، حيث شـكّل الشباب نسبة كبيرة من المسـجّلين في اللوائح الانتخابيـة، فمن مجموع

**الديناميات المحلّية هي التي سيكون لها الكلمة الأخيرة في تهيئة مشاركة الشباب في تسيير دولهم نحو الأفضل**

٢,٦١٨,١٧٦ مسجلاً؛ كان ١,١٢٧,١٠٠ منهم شباباً بين ١٨ و ٣٥ سنة؛ أي بنسبة ٤٣٪، وبفضل التعبئة الاجتماعية التي قادها شباب حركة «بول فالي» استطاع المرشّح عبد الله واد الفوزَ على غريمه السياسيّ الرئيس عبدو ديوف.

لم يكن اصطفاف الحركة الشبابية بجانب حزب عبد الله واد العامل الوحيد في خسارة الحزب الاشتراكي، ولكن من المؤكّد أنّ دَوْر الشباب كان حاسماً جدّاً في الموضوع، وبذلك يكون الشباب من أهمّ الفاعلين الذين أدّوا دَوْراً كبيراً في إحداث التداول السلميّ للسلطة للمرّة الأولى في السنغال، ومعلوم بأنّ عملية التداول السلميّ للسلطة من أهمّ شرائط التحوّل الديمقراطي.

٣ - الرئيس واد وحركة «كفاية»: التاريخ يعيد نفسه:

اتخذ الرئيس الجديد عبد الله واد تدابير وآليات لتحسين أوضاع الشباب، منها مثلاً: اعتمادُه لاستراتيجيات وخطط عمل لتوظيف الفئة الشبابية، كخطة العمل الوطنية لشغل الشباب Panej، وإنشاء عدد كبير من المؤسسات العاملة في مجال الشباب، من أهمّها: الصندوق الوطني لتمكين الشباب FNPJ، ومكتب توظيف شباب الضواحي OFEJBAN، والوكالة الوطنية لتوظيف الشباب ANEJ، والمجلس الأعلى للتوظيف والتكوين... وغيرها، وبرغم هذه الجهود فإنّ «واد» لم يتمكّن من تخفيض نسبة البطالة بشكلٍ ملاحظ؛ أمام تزايد الخريجين الذين يصل تعدادهم سنويّاً قرابة ١٠٠,٠٠٠ شابّ وشابة.

برغم إخفاق نظام عبد الله واد في الاستجابة لتطلعات الشعب عامّة، وتطلعات الفئة الشبابية خاصّة، فإنّ المشهد السياسيّ والاجتماعيّ السنغاليّ بقي في العموم مستقرّاً وهادئاً لعشر سنوات، وإن كان يمكن قراءة الغضب الشعبي في عناوين الكثير من الحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي نشأت في تلك الفترة، منها مثلاً: dafa doy (حسْبُنا)، luy jot jotna (حان الوقت)، bés du ñàkk (سيأتي يوم)، fekkee mooma maci boole (لأنّي شاهد)... وغيرها من التشكيلات السياسية والمدنية التي عبّرت عن رغبتها في مقاطعة السلطة القائمة[١].

وتعدّ حركة Y en a marre (كفاية) أهمّ الحركات الشبابية التي رأت النور في سياق السخط الجماهيريّ تجاه تنامي حالة الهشاشة الاقتصادية، وفي بيانه لسبب إنشاء حركة «كفاية» قال منسّقها وناطقها الرسمي فاضل بارو Fadel Barro: «في فترة إنشاء الحركة كانت الحياة في السنغال مطبوعة بانقطاعات الكهرباء المستمرة، بالفضائح المالية التي تُقدّر بالمليارات، بظلم اجتماعيّ غير عادي، وبغطرسة نظام عبد الله واد الذي لا يلقي بالاً لمعاناة الشعب.. في تلك الفترة؛ كنا نشعر كمواطنين سنغاليين بتخلّي النخبة السياسية والنقابية والدينية عنا... ففي سياق التفكير والحوار حول هذه القضايا قرّرنا في ليلةٍ من الليالي إنشاء حركة تسمّى بـ (كفاية)»[٢].

إذا كان تردّي الوضع الاقتصادي والاجتماعي هو السبب الرئيس في إنشاء حركة «كفاية»؛ فإنّ تطورات الوضع السياسي بالسنغال هي التي أدت دَوْراً كبيراً في تشكّل هوية الحركة، وتحديد مسارها النضالي ضدّ سلطة عبد الله واد.

في ٢٠٠٩م خسر كريم واد ابن الرئيس عبد الله واد الانتخابات البلدية ممثلاً لحزب والده (الحزب الديمقراطي السنغالي)، عقب ذلك تمّ تعيينه وزيراً للتعاون الدوليّ والنقل الجويّ والبنية التحتية والطاقة؛ بميزانية تقرب من ٥٠٪ من ميزانية الحكومة، منذ ذلك الوقت بدأ الخوف من شخصنة الحكم يتنامى

(١) Moda Dieng, Une jeunesse, deux alternances : De Bul Fale à Y en a marre, http://www.leral.net/Une-jeunesse-deux-alternances-De-Bul-Fale-a-Y-en-a-marre_a70723.html

(٢) حوار فاضل بارو مع صحيفة Le faso، على الرابط: http://lefaso.net/spip.php?article48994

في الشارع السنغالي، وفي ٢٠١١م زادت المخاوف، وتعزّزت بعد سعي الرئيس واد لتغييرٍ دستوريٍّ يسمح له بإنشاء منصب نائب الرئيس، ودلّت المؤشرات كلّها على أنّ المنصب أُنشئ ليتقلّده ابن الرئيس كريم واد؛ تمهيداً لتوريثه الحكم بعد والده.

في هذا السياق؛ انتفضت حركة «كفاية» ضدّ مشروع القانون، ودعت الشعب للنزول في الشوارع؛ مستخدمة تكنولوجيا التواصل الحديثة كالإنترنت والهواتف المحمولة؛ بموازاة الوسائل التقليدية كالإذاعات والصحف، وقد لبّى الشعب بشرائحه المختلفة النداء، فكانت في ٢١ و ٢٢ يونيو مظاهرات ضخمة في كلٍّ من العاصمة دكار وكولاك وزيغنشور، وغيرها من المدن الكبرى، وفي ٢٣ يونيو يوم التصويت على مشروع القانون تركّزت المظاهرات في وسط مدينة دكار، وبالأخصّ أمام مقرّ البرلمان الذي شهد أعمال عنف ومواجهات خطيرة بين الشعب وقوات حفظ النظام، أمام هذه المقاومة الشعبية الشرسة اضطُرّ وزير العدل في اليوم نفسه إلى سحب القانون والتنازل لإرادة الشارع.

بعد النجاح في إلزام الحكومة بسحب مشروع القانون تنامت شعبية حركة «كفاية» وموثوقيتها في الداخل والخارج، يضاف لذلك أنّ هذه الأزمة السياسية حدثت في سياقٍ دوليٍّ مواتٍ لنجاح مثل هذه المبادرات الشعبية التي يؤدي فيها الشباب الثائر دَوْراً محوريّاً، فقد شهدت سنة ٢٠١١م اندلاع ثورات الربيع العربي في تونس قبل أن تنتقل إلى مصر، ويصل صداها بشكلٍ أو آخر إلى كلّ العالم العربي[١].

وانتهزت حركة «كفاية» فرصة الاصطفاف الشعبي حولها لخوض معارك سياسية أخرى، تركت أثراً كبيراً في المسار الديمقراطي للدولة السنغالية.

كان الرئيس واد في ولايته الأولى (٢٠٠٠م – ٢٠٠٧م) قد قام بإصلاحاتٍ دستورية، قلّص فيها فترة الرئاسة من سبع إلى خمس سنوات قابلة للتجديد مرّةً واحدة، وبعد انتخابه رئيساً للدولة في الولاية الثانية كان «واد» قد أشار في غير موقف إلى أنّه لن يترشّح لولاية جديدة، إلاّ أنّه- متجاهلاً وعوده- ترشّح لولاية ثالثة، وأثار بذلك جدلاً كبيراً حول المشروعية القانونية والسياسية والأخلاقية لهذا الصنيع، وفي يناير ٢٠١٢م تدخّل المجلس الدستوري وقطع الجدل القانوني بتمريره لملف ترشّح «واد»؛ اعتماداً على مبدأ: عدم رجعية القانون.

كان شباب حركة «كفاية»، بعد معركة قانون الانتخابات، قد كرّسوا غالبية جهدهم لمعارضة الولاية الثالثة للرئيس واد، وبعد تدخّل المجلس الدستوري وانسداد الأفق القانونيّ للحيلولة دون الولاية الثالثة للرئيس واد، كثّف شباب «كفاية» الجهود عبر سلسلةٍ كبيرةٍ من الإجراءات، شملت المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية، بالإضافة إلى عمليات التوعية الشعبية من أجل التسجيل في اللوائح الانتخابية، والتصويت ضدّ حزب الرئيس واد.

تمكّن المرشّح «ماكي سال» من الفوز على الرئيس واد في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، بنسبة ٦٥,٨٠٪ صوتاً ضدّ ٣٤,٢٠٪، بفضل الحشد الشعبي لحركة «كفاية» وغيرها من القوى المجتمعية.

هذا الحدث يؤكّد- بالإضافة إلى ثورة الطلاّب في مايو ١٩٦٨م في عهد الرئيس سنغور، وحركة «بول فالي» ضدّ الرئيس عبدو ديوف في العقدين الأخيرين من القرن الماضي- دَوْرَ الشباب التاريخيّ في مسار الديمقراطية، والانتقال السلمي للحكم في السنغال.

فهل كانت السنغال حالة استثنائية في المنطقة؟ أو أنّ هناك دولاً أخرى أدت فيها الشريحة الشبابية دَوْراً مماثلاً في التحوّل الديمقراطي؟ هذا ما سنقف عليه في الفقرة التالية.

(١) للوقوف على علاقات التأثّر والتأثير بين الربيع العربي وحركة «كفاية» انظر: «تداعيات الثورة العربية على الحراك السنغالي»، د. هارون باه، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م ١، ٢٠١٤م، منشورات مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث.

**ثانياً: بوركينافاسو:**

١ - ثورة ١٩٦٦م: انتفاضة شعب من أجل الخبز والماء والديمقراطية:

بعد الاستقلال، رغبةً في القطيعة مع النظام الاستعماري، وتعزيز السيادة الوطنية، اعتمدت فولتا العليا (بوركينافاسو) دستوراً جديداً في ديسمبر ١٩٦٠م، ولكن النظام الدستوري للدولة الجديدة انهار بعد انتفاضة شعبية سنة ١٩٦٦م ضدّ سلطة الرئيس موريس يامِيغو.

بعد تحقيق فوزٍ كبيرٍ في الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٦٥م، بنسبةٍ تتجاوز ٩٩٪ من مجموع الأصوات، واجه الرئيس الأوّل لفولتا العليا (بوركينافاسو) المستقلّة موريس يامِيغو أزمةً اقتصاديةً كبيرةً؛ ناتجة عن الفساد الإداريّ والتدبير السيّء للموارد الوطنية، وفي ١٩٦٦م اتخذ الرئيس تدابير إصلاحية، ممثّلة في سياسات التقشّف التي من ضمنها: تخفيض نسبة ٢٠٪ من أجور العاملين، ووقف ترقيتهم لمدّة سنتين، ووضع حدّ للعلاوات الأسرية والدعم الحكوميّ للمدارس الأهلية، هذا في حين كان الرئيس وأعضاء حكومته ينفقون المبالغ الضخمة في رفاهيتهم، حيث كان الرئيس في هذه الأثناء يحتفل بزفافه مع زوجته الثانية- ملكة جمال كوت ديفوار- في برازليا[١].

إزاء سياسات التقشّف، التي تمسّ بالدرجة الأولى العاملين في الوظائف العمومية، بدأت الحركات النقابية النزول إلى الشوراع مطالبة بحقوقها، فقام الرئيس بمنع الاجتماعات النقابية وحجر الحق في التظاهر، اخترق النقابيون الحجر ودعوا الشعب للتظاهر يوم ٣ يناير ١٩٦٦م، كان الشباب في واجهة الملبّين للدعوة، فقد كان طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس أوّل النازلين إلى الشارع حاملين لافتات مكتوب عليها: «الخبز، الماء، والديمقراطية»، وسرعان ما التحقت أطياف المجتمع بالشباب والنقابيين، ووصل عدد المتظاهرين إلى أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص في العاصمة واغادوغو فقط، وأمام هذا الضغط أعلن الرئيس تنازله عن سياسات التقشّف التي اتخذها، إلاّ أنّ هذا التنازل لم يكف لتهدئة غضب الشارع الذي رفع سقف المطالب إلى تنحّي الرئيس، في النهاية أدرك الرئيس أنّه لن يستطيع فعل شيء لكسب ثقة الشعب من جديد؛ فاضطُرّ إلى التنازل عن السلطة لصالح أبي بكر سنغولى لاميزانا الذي كان المفاوض الوسيط بين المتظاهرين والرئيس.

٢ - بوركينافاسو في وحلّ الحكم العسكري:

استمرّ سنغولى في السلطة ١٤ عاماً، وفي ١٩٨٠م نظمت نقابات الأساتذة مظاهرات ضدّه، وتصاعدت وتيرة المظاهرات، حتّى عمّت جميع الشرائح الاجتماعية، فقام وزير خارجيته الأسبق سَي زربو بالانقلاب عليه، وتقلّد منصب رئاسة الدولة، ثمّ لم يتمكّن الانقلابيّ الجديد من التحكّم بالوضع، حيث وُوجه هو الآخر بمظاهرات عنيفة من النقابيين، ما دفع جان باتست ويدراغو إلى الانقلاب عليه سنة ١٩٨٢م، وفي ١٩٨٣م بعد خلافات سياسية بين ويدراغو الانقلابيّ الجديد ورئيس وزارئه توماس سنكارا؛ عزل الرئيسُ وزيره الأوّل، فقام سنكارا بتنظيم انقلاب ضدّه سنة ١٩٨٤م.

في عهد الرئيس سنكارا عاشت فولتا العليا (بوركينافاسو) في فترة من الهدوء والاستقرار بسبب الدعم الشعبيّ الذي تمتّع به الرجل، بالإضافة إلى بوادر الإقلاع الاقتصاديّ التي بدأت تلوح في الأفق؛ بفضل الإصلاحات الجذرية التي اتخذها في مجال الزراعة والتعليم ومحاربة الفساد، كان الرئيس سنكارا داعياً إلى القطيعة مع الغرب[٢]، معارضاً

(١) http://lemessagerdafrique.mondoblog.org/2013/01/02/3-janvier-1966-le-premier-soulevement-populaire-contre-un-regime-en-afrique/

(٢) توماس سنكارا: هو مَن غيّر اسم الدولة من «فولتا العليا» إلى «بوركينافاسو» سنة ١٩٨٤م، لأنّ الاسم الأوّل كان

للإمبريالية وسياساتِ الاستعمار الجديد التي تتبعها القوى العالمية تجاه إفريقيا، وبرغم تحسُّن الأوضاع الاقتصادية للبلد في عهده؛ فإنّ الرجل راح ضحيّة توجّهه السياسيّ المعادي للغرب، حيث قام زميله ورفيق دربه بليز كومباوري بالانقلاب عليه سنة ١٩٨٧م، بعد أربع سنوات من حكمه الرشيد.

٣ - بوركينافاسو في عهد الديمقراطية الشكلية:

في عهد الرئيس بليز عرفت الدولة للمرّة الأولى انفتاحاً سياسيّاً، وانتقالاً إلى التعددية الحزبية، استجابةً للضغوط الداخلية، وانسجاماً مع السياق الإقليميّ الذي أصبح فيه التحوّل الديمقراطيّ ظاهرة عامّة، ففي ١٩٩١م اعتمدت الدولة- بعد استفتاء شعبيٍّ للمرّة الأولى من تاريخها- دستوراً جديداً يفتح الحقل السياسي، ويتقبّل المعارضة والتعددية الحزبية.

التحوّل الديمقراطي في بوركينافاسو كان على خلاف بنين وتوغو والنيجر، وغيرها من دول المنطقة التي كانت فيها عملية الدمقرطة حصيلةَ تفاوض صريح وعادلٍ بين القوى والمكونات السياسية والاجتماعية، كان الأمر في بوركينافاسو إجراءً استباقيّاً من نظام بليز لتكميم أفواه المعارضين والتخلّص من الضغوط الخارجية.

كان الدستور المعتمد ١٩٩١م في مادته الـ ٣٧ يحدّد مدّة الرئاسة بسبع سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة، وقبل سنة من انتخابات ١٩٩٨م قام بليز بتعديل الدستور وحذف بند تحديد الولاية الرئاسية بفترتين، ثمّ شارك في الانتخابات وفاز برغم النسبة الضئيلة جدّاً للمشاركة في الانتخابات، التي لم تتجاوز ٢٥٪ من المسجلّين، وفي ٢٠٠٠م، في سياق الانتفاضة الشعبية بسبب مقتل الإعلاميّ نوبر زنغو- الذي كان يقوم بتحقيقات تمسّ الرئيس والمقرّبين إليه، قام بليز بتعديل الدستور مجدّداً وتحديد فترة الرئاسة بخمس سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة؛ رغبةً منه في تسكين غليان الشارع، ولكن تمسكاً بمبدأ «عدم رجعية القانون» قام بليز بالترشّح مرةً أخرى في ٢٠٠٥م و ٢٠١٠م، وحقّق فيهما فوزاً كبيراً.

بعد انتخابه رئيساً للبلاد للمرّة الرابعة في ٢٠١٠م، رجع بليز إلى عادته، وشرع في اتخاذ إجراءات لتعديل الدستور منذ ٢٠١١م، ليتمكّن من الترشّح مرّة أخرى في انتخابات ٢٠١٥م، هذا الأمر أحدث جدلاً كبيراً في المسرح السياسيّ البوركيني، حتّى في صفوف الحزب الحاكم وحلفائه التقليديين، فضلاً عن الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني.

٤ - «المكنسة الوطنية» وانهيار نظام بليز:

كانت الحركة الشبابية المعروفة بـ «المكنسة الوطنية» على رأس منظمات المجتمع المدنيّ التي ناضلت ضدّ تعديل المادة ٣٧ من الدستور البوركيني، تأسست الحركة عام ٢٠١٣م من قِبل فنانَيْن شابَّيْن؛ من أجل التعبير عن الاستياء حيال الفسادِ المالي، وانتهاكاتِ حقوق الإنسان، وانغلاقِ الحقل السياسي الذي احتكره رجلٌ واحدٌ منذ ما يقرب من ٢٧ سنة.

انضمّ الشباب إلى الحركة بشكلٍ كبير، وهم في غالبيتهم لم يعرفوا نظاماً آخر غير نظام بليز، حيث وُلدوا وعاشوا في ظلّ حكمه الطويل، لم يكتف الشباب بإبداء معارضتهم لسياسة بليز، بل اتخذوا مبادرات مدنية تعبّر عن وطنيتهم العالية، وتُعدّ عمليات تطهير وتنظيف الطرقات والشوارع والمستشفيات وغيرها؛ من أهمّ هذه المبادرات التي ساهمت مساهمةً كبيرةً في منح الثقة بالحركة، ودفعت الشباب إلى الانخراط فيها بشكلٍ كبير.

وعلى غرار حركة «كفاية» بالسنغال؛ فإنّ انقطاع الكهرباء، وقذارة الشوارع والأماكن العمومية، والبطالة، والهشاشة الاقتصادية...، وغيرها من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردّية، هي العوامل الأساسية لميلاد حركة «المكنسة الوطنية»، وبعيداً

استعماريّاً، و «بوركينا فاسو»: عبارة عن كلمتين مركبتين من لغة موري وجولا المحليتين، ويمكن ترجمتها بالعربية بـ «بلد الرجال الكمّل».

عن المعترك السياسيّ فقد كانت المظاهرات الأولى التي نظمّتها الحركة داخلة في الإطار الاجتماعي، كالاعتصام الذي نظّمته لاستنكار انقطاعات الكهرباء المتكّررة في العاصمة وغادوغو، والاعتصام الذي نظمته أمام أحد المستشفيات العمومية لإجبار إدارتها على الاعتذار عن سوء الخدمات والتعهّد بتحسينها.

وفي خضمّ النقاش الوطنيّ حول تعديل المادّة ٣٧؛ تَدْخلُ الحركة خطّ المعارضة السياسية ضدّ مشروع الرئيس بليز كومباوري، صحيح أنّ الأحزاب السياسية أبدت معارضتها للمشروع منذ ٢٠١١م، إلاّ أنّ دخول حركة «المكنسة الوطنية» في الخطّ أعطى زخماً كبيراً، حيث نقل معارضة المشروع من المعارك السياسية الضيّقة إلى قضيةٍ وطنيةٍ مصيريةٍ للدولة والأمّة.

في ٢٨ أكتوبر، قبل يومَيْن من تاريخ التصويت على مشروع مراجعة الدستور في البرلمان، نظمّت الحركة بالتنسيق مع تحالف الأحزاب السياسية المعارِضة ومنظمات المجتمع المدني مسيرةً مليونية في «ميدان الثورة» بالعاصمة واغادوغو؛ لإقناع الرئيس بالتخلّي عن رغبته في تعديل الدستور والترشّح لولاية أخرى، ولكن هذا الحشد الشعبي الذي لم يشهد البلد مثله لم يكن كافيّاً لجعل الرئيس بليز يتراجع عن مشروعه، فزاد ذلك من تصميم الحركة الشبابية وعزمها، فنزلت في الميدان تتجوّل في الطرقات والشوارع لحشد الناس ودعوتهم إلى المشاركة في المسيرة التي تعتزم الحركة تنظيمها في ٣٠ أكتوبر يوم التصويت على المشروع في البرلمان.

وتمكّنت الحركة من كسب تجاوب القاعدة الشعبية، حيث استجاب الناس للدعوة، ونزلوا إلى الشوارع زرافات وفرادى يوم ٣٠ أكتوبر للحيلولة دون تمرير البرلمان للتعديل الدستوري، وعمّت المظاهرات كلّ الحواضر الكبرى للدولة، وبعد ساعات من المواجهات مع قوات الأمن استطاع الثوّار في العاصمة واغادوغو الوصولَ إلى مبنى البرلمان وإضرام النار عليه، كما أضرموا النار على مبنى التلفيزيون الوطني، وبيوت بعض القيادات السياسية المؤيدة للرئيس بليز، ثمّ توجّهت الجموع الغاضبة إلى القصر الرئاسيّ بحيّ وغا ٢٠٠٠ الفاخر، فاضطرّ الرئيس بليز إلى التخلّي عن مشروع التعديل الدستوري، وحاول أن يقنع الشعب بالرجوع إلى المنازل دون جدوى، حيث لم تعد المسألة مسألة مادّة دستورية واحدة، فقد انقطعت عرى الثقة بين القمة والقاعدة، ووصل الأمر إلى حدّ لم تعدّ فيه الجموع الثائرة تتحمّل النخبةَ الحاكمة، وبعد محاولات عدّة لاستيعاب الأزمة؛ أيقن الرئيس بليز أنْ لا منجى له إلاّ بالاستقالة والهروب خارج البلاد.

٥ - الفترة الانتقالية ومواجهة «المكنسة الوطنية» للدولة العميقة وفلول النظام السابق:

بعد سقوط نظام بليز نشأ فراغٌ تشريعي، فقام إسحاق زيدا- قائد كتيبة الحرس الرئاسي- بتعطيل الدستور ومؤسساتِ الدولة وإعلان نفسه رئيساً جديداً لبوركينافاسو، فقامت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) بإدانة بوركينا وتعليق عضويتها وفق «الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة الرشيدة»، فاضطر العسكر تحت الضغوط الداخلية والخارجية إلى التنحّي واختيار رئيسٍ مدنيٍّ (ميشيل كافاندو)، والعودة إلى الشرعية الدستورية.

لم تنته مهمّة حركة «المكنسة الوطنية» برحيل بليز كومباوري، بل أدت بالإضافة إلى القوى المجتمعية الأخرى دَوْراً كبيراً في حراسة الديمقراطية، ومحاربة فلول نظام بليز في الفترة الانتقالية، يمكن تلمّس دَوْر الحركة في هذه الفترة في مساعيها من أجل استقالة أحد وزراء الفترة الانتقالية المُتهَمين بالفساد المالي، وفي جهودها في حلّ كتيبة الحرس الرئاسيّ التي كانت آلة عسكرية يديرها الرئيس بليز عن بُعد.

لا شكّ بأنّه لم يكن لشباب حركة «المكنسة الوطنية» أن يحقّقوا كلّ هذه النجاحات بمفردهم لو لم يحظوا بدعم القوى المجتمعية الأخرى، ولكن مع ذلك تبقى الحركة هنا من أهمّ الفاعلين المدنيين الذين قاموا بدَوْرٍ محوريّ في إسقاط أنظمة تنتسب إلى

الديمقراطية شـــكلاً، وترفض كلّ تغييرٍ سلميٍّ للسلطة عن طريق صناديق الاقتراع.

## المحور الثالث: الشباب وآفاق الديمقراطية في إفريقيا:

لم يكـــن اختيارنا لهاتَيْـــن الدولتَيْن (الســـنغال، وبوركينافاســـو) لتفرّدهما بالمشـــاركة الشـــبابية في تعزيز العملية الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة فقط، بل لاعتبارات أخرى، من أهمّها: حداثة التجربة ونجاحهـــا الباهر في الدولتَيْـــن، بالإضافة إلى الزخم الإعلامـــيّ الذي صاحبهمـــا، في تزامنٍ مـــع ما كان يجـــري في العالـــم العربي من ثوراتٍ شـــعبيةٍ قادتها الشريحة الشبابية ضدّ الديكتاتورية في تونس ومصر وليبيـــا واليمـــن وســـوريا...، وبرغـــم أنّ الديناميات الداخلية الخاصّة بالدول المعنية هي التي تفسّر هذه الانتفاضات الشعبية؛ فإنّ علاقات التأثّر والتأثير غير مستبعدة في عالمٍ تنتقل فيه الأخبار بسرعة الضوء.

في ظلّ ما ســـبق: أيّ مستقبل للمشاركة الشبابية في العمليـــة الديمقراطية تأسيســـاً وتعزيزاً في دول إفريقيا جنوب الصحراء؟

فـــي الإجابة عن هذا الســـؤال، نزعم بـــأنّ دور الشباب في تثبيت دعائم الديمقراطية سيتنامى بشكلٍ كبيرٍ، وذلك للمعطيات الواقعية الآتية:

١ - المعطـــى الديموغرافـــي: تُقدّر الدراســـاتُ الســـكّانية بأنّ مـــا لا يقلّ عن ثلثي ســـكان القارة من الشباب، ما يجعل من هذه الشريحة رهاناً سياسيّاً في المستقبل القريب والمتوسّـــط، وإن كانت بحاجة إلى التوعية والتأهيل لتتمكّن من القيام بمســـؤوليتها تجاه دولها وأمّتها بكفاءة ومهنية.

٢ - المعطـــى العولمـــي: برغـــم أنّ الديناميات المحلّية هي التي سيكون لها الكلمة الأخيرة في تهيئة مشاركة الشباب في تســـيير دولهم نحو الأفضل؛ فإنّ تعولم قضية الشباب والســـياقات الإقليمية والدولية؛ تسمح بالتنبؤ بأنّ القارة الإفريقية ستشهد، على غرار القارات الأخرى، مزيداً من مشاركة الشباب في تعزيز الديمقراطية في بلدانهم.

٣ - معطـــى الاندمـــاج الإقليمي: تتجـــه القارة الإفريقية إلـــى الاندماج السياســـيّ والاقتصاديّ في إطار اتحاداتٍ وكتلٍ إقليمية، كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وقاريـــة كالاتحاد الإفريقي، هذا الاندماج ســـيؤدّي في النهاية- ليس فقط إلى تقريب المعاييـــر والحقائق السياســـية والاقتصادية؛ بل أكثر من ذلك- إلى التقريب بين الشعوب، والانتقال السريع لتجارب سياســـية ومدنية من دولةٍ إلـــى أخرى، وفي هذا الإطار نشـــير إلى مـــا أكّده كثيرٌ مـــن الباحثين والمحلّلين بخصوص استفادة حركة «المكنسة الوطنية» ببوركينافاســـو من تجربة حركة «كفاية» بالسنغال على مســـتوى التنظيم واســـتراتيجيات التواصل والحشد الشعبي، ومعلومٌ أنّه كانت هناك زيارات ثنائية الجانب بين قيادات الحركتَيْن لتبادل الخبرات[1].

هذا، ويربط كثيرٌ مـــن الباحثين كذلك بين نجاح الحركتين وظاهرة نشوء أشكالٍ جديدة من التشكيلات الشبابية في كثيرٍ من الدول الإفريقية، تنشأ في الغالب بشـــكلٍ عفويٍّ كحركات غير سياسية؛ مطالبةً بتحسين الأوضاع الاجتماعية، ومنددةً بســـوء الإدارة والفســـاد المالي والاستبداد السياسي.

ويمكـــن أن نذكر من هذه الحركات التي نشـــأت في الســـنوات الخمس الماضية في الدول الإفريقية: حركـــة Filimbi في الكونغـــو الديمقراطية، وتعني: «الصفّارة» بالسواحلية، وفي الغابون حركةÇà suffit comme çà، وتعني: «يكفي هكذا» بالفرنســـية، وفي بورندي حركة Tournons la Page، وتعني: «لنقلبْ الصفحة» بالفرنسية ■

(١) Benjamin Roger, Y'en a marre », « Balai citoyen », « Filimbi »... : l'essor des sentinelles de la démocratie, Jeune Afrique, http://www.jeuneafrique.com/228193/politique/y-en-a-marre-balai-citoyen-filimbi-l-essor-des-/sentinelles-de-la-d-mocratie